المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

رأي المجلس في موضوع :

التعليم الأولي

أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة

رأي رقم 2017/3

يوليوز
2017

المحتويات

1. مرتكزات رئيسة 4

2. ديباجة 7

3. الواقع الحالي للتعليم الأولي: عناصر تشخيصية 12

4. رافعات وتوصيات من أجل تعليم أولي لبناء أساس المدرسة المغربية الجديدة 18

5. استخلاص: الطفولة الصغرى، ورش وطني بحاجة إلى إرادة سياسية
وإلى التزام جماعي 27

6 . ملخص 29

- ينـدرج هـذا الـرأي، فـي إطـار برنامـج عمـل المجلـس الأعلـى للتربيـة والتكويـن والبحـث العلمـي لسـنتي 2016-2017. وهـو مبـادرة مـن المجلـس فـي شـكل إحالـة ذاتيـة، وقـد تمـت المصادقـة عليـه مـن قِبـل الجمعيـة العامـة للمجلـس فـي دورتهـا الثانيـة عشـرة، المنعقـدة بتاريـخ 26-27 يوليـوز 2017.

- هـذا الـرأي تلخيـص لنتائـج التقريـر الـذي أشـرفت اللجنـة الدائمـة للتربيـة والتكويـن للجميـع والولوجيـة علـى إعـداده بدعـم مـن خبـرة وطنيـة خارجيـة مختصـة.

1. مرتكزات رئيسة

يتأسـس رأي المجلـس فـي التعليـم الأولـي، بوصفـه عمـاد بنـاء المدرسـة المغربيـة الجديـدة، علـى المرتكـزات التاليـة:

- التأكيـد علـى مواصلـة عـزم المملكـة المغربيـة، بنـاء علـى الدسـتور، علـى «إرسـاء دعائـم مجتمـع متضامـن، يتمتـع فيـه الجميـع بالأمـن والحريـة والكرامـة والمسـاواة، وتكافـؤ الفـرص، والعدالـة الاجتماعيـة، ومقومـات العيـش الكريـم، فـي نطـاق التـلازم بيـن حقـوق وواجبـات المواطنـة.» (الديباجـة). والفصـل 31 الـذي ينـص علـى أن «تعمـل الدولـة والمؤسسـات العموميـة والجماعـات الترابيـة، علـى تعبئـة كل الوسـائل المتاحـة، لتيسـير أسـباب اسـتفادة المواطنـات والمواطنيـن، علـى قـدم المسـاواة، مـن الحـق فـي الحصـول علـى تعليـم عصـري مُيسّـر الولـوج وذي جـودة ». والفصـل 32 الـذي يؤكـد علـى أن «الدولـة تسـعى لتوفيـر الحمايـة القانونيـة، والاعتبـار الاجتماعـي والمعنـوي لجميـع الأطفـال، بكيفيـة متسـاوية، بصـرف النظـر عـن وضعيتهـم العائليـة. التعليـم الأساسـي حـق للطفـل وواجـب علـى الأسـرة والدولـة»؛

- تأكيـد الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة علـى توافـق الـدول الأطـراف أن تكـون تربيـة «الطفـل موجهـة نحـو: تنميـة شـخصية الطفـل ومواهبـه وقدراتـه العقليـة والبدنيـة إلـى أقصـى إمكاناتهـا؛ تنميـة احتـرام ذوق الطفـل وهويتـه الثقافيـة ولغتـه وقيمـه الخاصـة، والقيـم الوطنيـة للبلـد الـذي يعيـش فيـه، والبلـد الـذي نشـأ فيـه فـي الأصـل والحضـارات المختلفـة عـن حضارتـه [...]». (الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، اتفاقيـة حقـوق الطفـل، المـادة 29، نوفمبـر 1989)؛

- كـون الرعايـة والتربيـة فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة حـق معتـرف بـه فـي اتفاقيـة حقـوق الطفـل، كمـا أن إقـرار إجـراءات وقائيـة وتدابيـر لدعـم الأطفـال فـي سـن مبكـرة هـو أقـل تكلفـة مـن التعويـض عـن الحرمـان واللامسـاواة، ولاسـيما لأطفـال الأسـر الفقيـرة. (اليونسـكو، التقريـر العالمـي لرصـد التعليـم للجميـع،2007)؛

- تأكيـد «أهـداف التعليـم للجميـع» علـى ضـرورة توسـيع وتحسـين الرعايـة والتربيـة الشـاملتين فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة، وخاصـة لفائـدة الأطفـال الأكثـر تأثـرا وأشـدهم حرمانـا، لكونهـا تشـكل الأسـاس لجميـع عمليـات التعلـم اللاحقـة، وتسـاعد أيضـا علـى الحـد مـن التفـاوت بيـن الجنسـين، وتقليـص معـدلات التسـرب والرسـوب فـي الابتدائـي. (دكار، سـنة 2000)؛

- تنصيـص خطـة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 فـي أهدافهـا علـى:

- ضمـان التعليـم الجيـد والمنصـف والشـامل، وتعزيـز فـرص التعلـم مـدى الحيـاة للجميـع؛
- ضمـان إتاحـة فـرص الحصـول علـى نوعيـة جيـدة مـن النمـاء والرعايـة فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة والتعليـم مـا قبـل الابتدائـي، لجميـع البنـات والبنيـن، حتـى يكونـوا جاهزيـن للتعليـم الابتدائـي بحلـول عـام 2030. (أهـداف التنميـة المسـتدامة لعـام 2030، شـتنبر 2015)؛

- تأكيـد الخطـب الملكيـة علـى «دعـوة كل الفاعليـن فـي هـذا المجـال، حكومـة وهيـآت عموميـة، وجماعـات محليـة، ومجتمعـا مدنيـا، وقطاعـا خاصـا، ومؤسسـات إعلاميـة، للمزيـد مـن التعبئـة والتنسـيق، للنهـوض

بأوضاع طفولتنا». (المؤتمر العاشر للطفولة، ماي 2004). وتوافر ظروف النجاح «من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص.» (خطاب العرش، سنة 2008). كما أن «أطفالنا ينتظرون منا أن نجعل مصلحتهم الفضلى في صلب السياسات والمشاريع المعتمدة، من خلال وضع برامج واقعية وطموحة تستجيب لحاجاتهم الضرورية، في إطار التزامنا بمرجعيتنا وقيمنا وهويتنا الوطنية». (الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل، ماي 2011). ودعا جلالته إلى تمكين المتعلمين من «اكتساب المهارات، والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف.» (خطاب 20 غشت 2012)؛ كما أن «إصلاح التعليم يُعد عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحصين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر، ومن نزوعات التطرف والانغلاق.»(خطاب العرش، 2015)؛

- جوهر الرؤية الاستراتيجية الذي يكمن في إرساء مدرسة جديدة قوامها: الإنصاف وتكافؤ الفرص؛ الجودة للجميع؛ الارتقاء بالفرد والمجتمع؛

- اعتمدت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030) مصطلح «التعليم الأولي» عند تناولها لهذا الطور التربوي. لكونها تعتبر أن «المدرسة تحيل في سياق الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، على مجموع مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ومن ضمنها التعليم الأولي». كما أكدت على «الدمج التدريجي للتعليم الأولي في سلك التعليم الابتدائي ليشكلا معا تعليما منسجما»؛

- يُعد «التعليم الأولي القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي، مبني على الجودة وتكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف، وتيسير النجاح الدراسي والتكويني». وكذا «جعل تعميم تعليم أولي بمواصفات الجودة التزاما للدولة والأسر بقوة القانون، ووضع الآليات الكفيلة بالانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود تعميمه، وتحسين خدماته، وذلك بتمكين جميع الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر لولوجه»؛

- ما نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بخصوص التعليم الأولي.

يستند هذا الرأي على تقارير أنجزتها خبرة وطنية خارجية متخصصة، تشكل مشروع تقرير قَيد الدراسة من قبل اللجنة الدائمة المختصة، وسيكون جاهزا بداية السنة الدراسية المقبلة، لكي يُرفق بالرأي.

تضم تقارير الخبرة تقريرا عاما جاء في صيغة دراسة استراتيجية لتعميم التربية قبل المدرسية على أساس الإنصاف والجودة. بُني التقرير العام على أربعة تقارير موضوعاتية شملت: 1) التشخيص؛ 2) المنظور البيداغوجي للتربية قبل المدرسية بالمغرب إلى جانب الممارسات التربوية المعمول بها والتكوين؛ 3) دراسة مقارنة والممارسات الفضلى؛ 4) منظور أجرأة إستراتجية التربية ، قبل المدرسية منصفة وذات جودة.

وقد تم إعداد الرأي والأشغال المؤطرة له بتعاون مع قطب الدراسات والبحث ودعم هيئات المجلس.

شملت الأعمال التحضيرية للجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية، ما يلي:

- عروض ومناقشات وأوراق عمل اللجنة الدائمة المختصة وخلاصات أشغالها؛

- خلاصات جلسات الاستماع للمسؤولين والفاعلين (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ وزارة الشباب والرياضة؛ مؤسسة التعاون الوطني؛ ست جمعيات نشيطة في هذا المجال)؛

- خلاصات تحليل الوثائق والمعطيات والتقارير المتوفرة لدى المجلس، ولدى القطاعات الحكومية المعنية والمندوبية السامية للتخطيط.

2. ديباجة

يستعمل مشروع الرأي تسمية «التعليم الأولي»، كلما تم الحديث عن النموذج المعمول به حاليا في هذا المجال، لدى القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخصوصي والجمعيات الفاعلة في الميدان. ومراعاة لانسجام التسمية مع ما ورد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين والرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وكذا مشروع القانون-الإطار للرؤية، يُحتفظ بالتسمية، أي «التعليم الأولي»، مع التأكيد على أن عمقه يُقصد به «التربية قبل المدرسية»، وليس تعليما بالمفهوم الصرف للكلمة. وذلك للدلالة على تصور تربوي مُجَدِّد، مبني على قطائع نوعية، ويقترح نموذجا بيداغوجيا ومؤسساتيا وتنظيميا، يشكل جوهر المنظور التربوي المُجَدِّد للرأي.

يُعنى هذا النموذج بالأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر، كما هو محدد في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح. علما أن هذه الفئة العمرية تندرج ضمن منظور أوسع يقصد به الطفولة الصغرى، التي تشمل كافة الأطفال منذ الولادة إلى متم سن السادسة.

اعتبارا لكون :

1/ التربية مسألة سياسية ومجتمعية، واستراتيجية رئيسية تهم مستقبل المغرب، وليست مجرد مشكلة تجد حلها في سياسة عمومية؛ فهي قضية سيادة تتعالى على الإيديولوجيات وتغيير الظرفيات السياسية. كما أنها تمتد في الزمن، وفق سيرورة مستدامة تجعلها موضوع تفكير دائم؛

2/ التربية فضاء للحياة، والمعرفة والإنسية، ورافعة للتنمية، وموجه للديموقراطية ودلالة على الكرامة الإنسانية؛

3/ التربية هي في نفس الوقت حق من حقوق الإنسان والطفل، وواجب على الدولة والأسرة، تستوجب إقرار تعميمها لتحقيق إلزاميتها ضمانا لتكافؤ الفرص والمساواة. وكونها حق شامل ومترابط وغير قابل للتجزيئ؛ لأن تفعيله يرتبط بفعالية الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية العادلة؛

4/ الدستور، والالتزامات الدولية، والخطب الملكية التي دعت إلى ضمان تكافؤ الفرص ومبدأ عدم التمييز، بالعمل على دمج كافة الأطفال في النسيج الاجتماعي ولاسيما الإناث، والمحرومين، والمنقطعين عن الدراسة، ومن هم في وضعية خاصة، وأطفال المناطق القروية، بما في ذلك باقي الفئات من المجتمع الذين هم في سن التمدرس ولم يلجوا المدرسة بعد؛

5/ ما تعرفه منظومة التربية والتكوين من تعثر في بناء المشروع المجتمعي والتنموي والمواطن الفاعل، وفي إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية، وفي عجزها على تقديم أجوبة على التساؤلات الأساسية، من قبيل: أية مدرسة، أي مجتمع، أي تلميذ، أي مواطن، أي نُخب نريد؟

6/ ضرورة الاقتناع بجعل إصلاح التربية قائما على تعاقد وطني أساسه الثقة وتعبئة كافة الفاعلين في منظومة التربية والتكوين، والسياسات الترابية، وتقديم الحساب، والتنسيق والتعاقد؛

7/ تحقيق الانخراط في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التي ربطت بين الحق في التربية للجميع وولوج التعليم الأولي، باعتبارها الرافعة الثانية في الرؤية، بعد تكافؤ الفرص في التربية والتكوين؛

8/ التنمية، والارتقاء وتكريس التربية قبل المدرسية وتعميمها، بمثابة ركائز لضمان تكافؤ الفرص، بكل من الوسطين الحضري والقروي وبين الإناث والذكور، وعوامل لمحاربة الهدر والانقطاع، ومحرك لمواصلة الدراسة والتكوين مدى الحياة؛

9/ التعليم الأولي عماد تحسين الثروة البشرية الوطنية عبر زيادة متوسط عدد سنوات الدراسة وأمد الحياة المدرسية؛

10/ التعليم الأولي خيار لا محيد عنه لتقوية سُبل النجاح الدراسي، والارتقاء بالمردودية الداخلية للمنظومة التربوية والتكوينية؛

11/ البلدان التي استطاعت تعميم التعليم الأولي على كافة الأطفال، تمكنت من بناء منظومة تعليمية ناجعة ونموذج تنموي تنافسي؛

12/ البلدان التي أخذت على عاتقها رعاية الطفولة الصغرى والعناية بها من الولادة إلى سن ولوج المدرسة الابتدائية، في إطار منظور شمولي ومندمج، غالبا ما يكون نجاح أطفالها مؤكدا. حيث حصلت هذه البلدان على أفضل المعدلات في الاختبارات الدولية. وقد أبانت مختلف التدابير أن القرارات السياسية التي أخذتها هذه البلدان، عن طواعية، كانت ضرورية لدعم تطوير التربية قبل المدرسية وتعميمها؛

13/ البلدان التي لديها مستوى ضعيف في التعليم الأولي، تعاني من فوارق كبرى في تعلم تلامذتها المتراوحة أعمارهم بين 15و18 سنة، بنسبة 20%. مما يسهم في اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء كلما تم التقدم في المراحل اللاحقة من تعليم أجيال الغد؛

14/ الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء خمس سنوات، هم الأكثر حاجة لتنمية بنياتهم الذهنية-العصبية، والتعلم بطرق معرفية وتربوية تركز على المهارات، وصقل إدراكاتهم الحسية-الحركية، وإبداعاتهم، وتفتحهم، وذكائهم، وحسهم المجتمعي، وشخصيتهم، وأنماط سلوكاتهم وقدراتهم المعرفية والعاطفية والنفسية؛

15/ ليست المؤسسة التربوية مجرد فضاء للتعلم فحسب، بل أيضا فضاء حياة وصقل قدرات وتطوير مهارات لتلبية حاجات الطفل، وعلى أساسها: الحاجات السيكولوجية والحركية، الحماية والأمن، المحبة والتنشئة، وتحقيق الذات. إنها تقوم على احترام إيقاعات الطفل وتطور إدراكاته العقلية لصقلها وتقويتها، ولتمكينه من نسج علاقات متناغمة مع الآخرين، ولبناء أفضل لشخصيته ولعطائه في المستقبل من أجل إعداده للمدرسة وللحياة المواطنة.

- الهدف العام :

وضع منظور إصلاحي شامل، بقطائع نوعية، يضمن ولوج كافة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر، دون أي تمييز، إلى التعليم الأولي، عصري وذي جودة وجذاب، وذلك في أفق العشر سنوات المقبلة.

وتمكين الطفل من ولوج الطور الابتدائي وهو يمتلك كافة الشروط المؤهلة للإدماج والنجاح.

• أهداف خاصة :

يُعد التعليم الأولي استثمارا تربويا واجتماعيا واقتصاديا في أجيال المستقبل، ومرحلة مؤسسة لمسار النمو الذهني والمعرفي للطفل، كما يساعد على الانتقال من التنشئة الأسرية إلى متطلبات التعليم الأساسي. لذلك فهو يعتبر محطة أساسية في توفير شروط النجاح الدراسي والتكويني للناشئة وتيسير اندماجهم الاجتماعي مدى الحياة.

من ثم، تبرز الأهمية البالغة لتبني هذا المنظور المُجَدِّد ومأسسته وتعميمه وفق مستلزمات الجودة، على كافة الأطفال الصغار، في إطار مؤسسات تربوية عصرية وجذابة، بناء على تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- ضمان إلزامية ولوج التعليم الأولي بوصفها رافعة مركزية لمعالجة لا تكافؤ الفرص في التربية والهشاشة المدرسية والتهميش والسلوك اللامدني؛

- جعل التعليم الأولي مشروعا تربويا ومواطنا، لبناء وتنمية قدرات الأطفال وضمان الاحتفاظ بهم في المدرسة، في مراعاة للجودة التعليمية اللازمة. لكون تعلم المعارف يُمكّن من تنمية الحس النقدي، وإعداد يافعين وشباب مسؤولين، محفّزين ومهتمين فكريا بقضايا المجتمع، قادرين على التفكير والتواصل، ولديهم الثقة في أنفسهم وفي الآخرين، مُسهمين بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد؛

- إقرار هذا الطور التربوي مرحلة أساسية لا محيد عنها لتحقيق تربية جيدة ومستدامة، وربطه بالتعليم الابتدائي، شريطة توفير مربين ومكونين ومشرفين ومستشارين ومدبرين، نساء ورجالا، متمكنين من الكفايات اللازمة لأداء مهامهم النبيلة على النحو الأمثل. وأن تكون لديهم الرغبة في العمل في هذا الميدان، موحَّدين ومعبَّئين حول هذا المنظور التربوي في شموليته، ولديهم نظام أساسي محفز؛

- وضع أسس مدرسة مغربية جديدة تكون فاعلة في ترسيخ ذاكرة مشتركة، توفر خدمة عمومية ناجعة، قائمة على الثوابت الموحدة للأمة، منشغلة بوعي المجتمع وبالهوية الوطنية بشتى روافدها، وبانتمائها الثقافي المنفتح على العصر وعلى مكتسبات الحضارة الإنسانية؛

- تحسيس الأطفال الصغار بقيم حقوق الإنسان، من خلال تبسيط مبدأ عدم «التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان»؛

- جعل الأطفال الصغار مستأنسين بقيم التضامن، والتقاسم، وحرية الاختيار، والحس النقدي، والإحساس بالمسؤولية، والربط بين الحقوق والواجبات، وبالمدنية، وبالحفاظ على البيئة، وباحترام التنوع، وبالقيم الأساسية التي تشكل عماد تكوين قاعدة أجيال المستقبل؛

- جعل هذا الطور التربوي قائما على حكامة ترابية، يتوفر على تمويل كاف، وملزم بتقديم الحساب؛

- ترسيخ أسس «الوعي الثقافي» لدى الطفل بتشجيع القراءة الموجهة من طرف المربية والمربي، مع إعطاء الأولوية لاستعمال الأمثال، والاقتباس، وأغنيات الأطفال، والأحاجي والأساطير المستوحاة من الثقافة المغربية وكذا من ثقافات أخرى؛

- تربية الطفل على حب المؤسسة التربوية من خلال الاستئناس بالأنشطة المعرفية التربوية التي لا يمكن اعتبارها مجرد عمليات للترفيه بل منهاج تكميلي لصقل قدراته وتفتح ملكاته وإعمال مهاراته وترسيخ الممارسات الجيدة في تنشئته بواسطة: اللّعب، لعب الأدوار، الأناشيد، الرسم، السينما، الأنشطة المنجزة في الفضاءات المفتوحة، أنشطة الرياضيات، التفتح العلمي والتكنولوجي، باعتبارها مكونات أساسية لصقل مهاراته وقدراته على التفاعل مع المحيط واستيعابه له، وتنمية أحاسيسه وملكاته وحركاته بكافة مكوناتها؛

- تربية الطفل على متعة الاكتشاف والتعاون مع الأقران، وعلى الاستقلالية والعيش المشترك، إلى جانب تطوير إبداعاته وخياله لتمكينه من النجاح والتميز. إذ أكدت الدراسات العلمية أن كل طفل لديه موهبة، تجعله فردا متميزا، يبني بها قاعدة أساسية للكفايات التي تسمح له فيما بعد بالنجاح والتميز في مجتمعه؛

- إشراك فعلي للأسر، عن طريق مأسسة التربية الأسرية، في تتبع أطفالهم بتنسيق منتظم ومضبوط مع المؤسسة التربوية، وتوعيتهم بأدوارهم إزاء أطفالهم في مرحلة التربية قبل المدرسية، ولاسيما بالتركيز على حقوق الطفل وحاجاته، داخل كل من المؤسستين الأسرية والتربوية: صحة الطفل ونظافته، التوازن العاطفي والعلائقي والغذائي، التفتح الذهني والحسي-الحركي والبدني والتفاعل مع الآخر والمحيط، واعتبار الطفل فاعلا وليس مستهلكا .

• الإشكالية :

يندرج التعليم الأولي ضمن حق كل طفل في تربية مبكرة تُعده لمواطنة كاملة وتعليم ناجح. غير أن الواقع الحالي لهذا الطور يكشف عن عوائق متعددة تهم التعميم والإنصاف والنموذج البيداغوجي والجودة والحكامة والتمويل. عوائق من أبرز تجلياتها التفاوتات القائمة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المؤسسات نفسها، وبين الإناث والذكور، بما في ذلك الأطفال في وضعية صعبة ومهمشة، مما يؤدي إلى إقصاء أعداد جد مهمة من الأطفال الصغار من هذه التربية، ويخل بمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والحق في الولوجية للجميع.

3. الواقع الحالي للتعليم الأولي: عناصر تشخيصية

تظل الوضعية الحالية للتعليم الأولي في المغرب بعيدة عن الانتظارات وعن الأسس الضرورية للإسهام في تحقيق طور تربوي قابل للتعميم وذي جودة، يرتكز على حاجات الطفل وحقوقه.

تبرز المعطيات المتوافرة عدم التمكن من تقديم وصف دقيق لواقع التعليم الأولي في المغرب. إذ إن مقارنة الأرقام المصرح بها من طرف المندوبية السامية للتخطيط، والأخرى الواردة في موجز إحصائيات التربية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، والحوليات الإحصائية، يعكس صعوبة إحصاء هذا القطاع الذي يظل بحاجة إلى المزيد من تدقيق معطياته الميدانية.

1.3 لا مساواة في مجهود التعميم وتفاوتات في الولوج

إن هناك إقرارا بعدم تحقيق أحد رهانات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأن شرطًا ذا أهمية بالغة في إنجاح الإصلاح، وهو تعميم التعليم الأولي، لم يتمكن قطاع التعليم المدرسي من بلوغه ومن ترجمته إلى واقع مؤسسي وتربوي وتنظيمي منسجم وذي جودة، مكتفيا في غالب الأحيان إلى الدعوة لدمجه في التعليم الابتدائي، وحث الجماعات المحلية على الإسهام في دعمه المادي.

أ. مجهود في التعميم يعاني من تطور متذبذب في توسيعه

من ضمن مجموع ساكنة المغرب، يشكل الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 4و5 سنوات [3] 1342385 ، من بينهم 754345 طفل من نفس الفئة العمرية لم يستفيدوا من التعليم الأولي، أي بنسبة 56،2%.

يستقبل التعليم الأولي ما يناهز 658789 [1] طفل في مختلف المؤسسات. ويشمل هذا العدد من هم في سن أقل من أربع سنوات ومن هم في سن أكثر من خمسة، وفي الفئة المتراوحة أعمارهم بين 4و5 سنوات، هناك[2] 588040 طفل منهم 43،80 % يرتادون حاليا مؤسسات التعليم الأولي.

وبالنسبة للإناث، ظلت نسبة استفادتهن من الأولي أدنى من المتوسط الوطني، حيث بلغت 41،56% سنة 2007، لترتفع إلى 44،28% سنة 2016. بالرغم من ذلك فإن الطفلات الصغيرات هن الأقل استفادة من هذا الطور، فحوالي طفلة من أربعة هي المستفيدة في الوسط القروي.

أما في ما يخص المناطق القروية، فقد عرفت نسبة الأطفال المستفيدين من الأولي، المتراوحة أعمارهم بين 4و5 سنوات، تراجعا في السنوات العشر الأخيرة. ففي سنة 2007، بلغت نسبتهم 42،3%، أما في سنة 2016 فقد ناهزت النسبة 27،9% في هذه المناطق[4].

في سنة 1994، بلغت نسبة الأطفال المستفيدين من هذا الطور التربوي 39،4%، لتصل سنة 2004 إلى 54%[5]، وفي سنة 2014 ارتفعت النسبة إلى 68%، إلا أنها عرفت تراجعا بعد ذلك في سنة 2015 حيث بلغت 49،2%، ثم إلى نسبة 43% سنة 2016[6].

بالرغم من الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية منذ الميثاق، والإمكانات المادية التي تم تخصيصها لتطبيق البرنامج الاستعجالي، ظل عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي يتطور بشكل متذبذب خلال السنوات الماضية، بل عرف تراجعا منذ الثلاث سنوات الأخيرة.

1- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، موجز إحصائيات التربية، 2015-2016.
2- نفس المصدر السابق.
3- مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية، ماي 2017.
4- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، موجز إحصائيات التربية، 2015-2016.

ب. تفاوتات في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس

بالرغم من ضعف استفادة عدد الأطفال الذين هم ما بين أربع سنوات إلى حدود خمس سنوات، من التعليم الأولي، حيث بلغت نسبتهم 43% سنتي 2015-2016 (الإناث 38،9%، والذكور 46،9%)، فإن توزيعهم بحسب الوسط الجغرافي يبين تفاوتا في ولوجهم (حضري 54،9%، قروي 27،9%) [7]. مما يكشف لا مساواة في التوزيع بين هذين المجالين.

يبرز التفاوت في الولوج أيضا في العرض التربوي الحالي من خلال توزيع المؤسسات حسب نوع التربية المتوافرة، التي تحدد بشكل واضح الولوج المتفاوت للأطفال في سن هذا الطور. حيث يضم الأولي التقليدي 76% من المؤسسات، في حين يتساوى الأولي العصري (12%) مع الأولي العمومي (12%) في نسبة العرض[8]. كما أن 39،86% من الكتاتيب القرآنية بما فيها مراكز تحفيظ القرآن، وعددهم 5705، تضم الفئة العمرية أقل من ست سنوات[9] .

أما في ما يخص فرص مواصلة الدراسة، فقد أوضحت نتائج البحث الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط حول التعليم الأولي ارتفاع الدلالة الإحصائية لمفعول هذا الطور التربوي على النجاح الدارسي[10]. إذ إن حظوظ طفل استفاد من التعليم الأولي في استكمال تعليمه الابتدائي وتسجيله في الإعدادي هي 1،4 مرة من طفل لم يستفد من هذا الطور. ما يعني أن التعليم الأولي يمنح الفرصة بمعدل 2،1 مرة للتلميذ لولوج التعليم الثانوي وفرصة 2،8 مرة لولوج الدراسات العليا. بالإجمال، إن عدم الاستفادة من التعليم الأولي يؤدي إلى هدر مدرسي يفوق 67،4% من الأطفال غير المستفيدين من هذا الطور التربوي.

وقد تأكدت نتائج هذا البحث في خلاصات «البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات (PNEA 2016)»[11]، حيث صرح ثلثا التلاميذ الذين تمكنوا من الوصول إلى الثانوي التأهيلي بدون انقطاع، استفادتهم من تعليم أولي عصري. يفسر هذا المعدل، المرتفع نسبيا، بأمد الحياة الدراسية لدى هؤلاء التلاميذ الذين يتوفرون على مكتسبات إضافية مكنتهم من عدم الانقطاع عن الدراسة. وبحسب نفس البرنامج (PNEA 2016)، فإن المرور عبر التعليم الأولي بجميع أشكاله يشكل مكسبا، من بين عوامل أخرى، مكنت هؤلاء التلاميذ من الوصول إلى التعليم الثانوي التأهيلي، مما يكشف بكل وضوح المفعول الإيجابي للتعليم الأولي في الاحتفاظ والنجاح الدراسيين.

لذلك، فإن فرص النجاح في مستويات تعليمية لاحقة أو استكمال الدراسات العليا أو ولوج مسارات تكوينية معينة، لا تشمل جميع الأطفال، لكونها تظل رهينة إلى حد كبير باستفادتهم من تعليم أولي يضمن لهم الحق في صقل قدراتهم وملكاتهم ومهاراتهم على نحو أمثل، خلافا لما يعانيه غالبية الأطفال الصغار، اليوم، من حرمانهم من هذا الطور التربوي الأساسي.

يتسم العرض في التعليم الأولي حسب الوسط بفوارق هيكلية، وخاصة أمام غياب

5- تقرير الخبرة.
6- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، موجز إحصائيات التربية، 2015-2016.
7- نفس المصدر السابق.
8- نفس المصدر السابق.
9- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2015-2016.
10- المندوبية السامية للتخطيط، نتائج البحث الوطني حول التعليم الأولي، 2014.
11- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية للتقييم، 2017.

شبه كامل لنموذج عصري في الوسط القروي، حيث يتولى التعليم الأولي التقليدي الاستجابة لـ90% من العرض التربوي الخصوصي، إذ يستقبل 80% من الأطفال الذين يلجون هذا الطور. أما في الوسط الحضري، فإن 70% من مؤسسات التعليم الأولي هي مؤسسات تقليدية و23% منها مؤسسات عصرية. كما تمثل الأقسام المدمجة في المدارس الابتدائية التي تُسيّر من طرف الجمعيات 9،8% من العرض في الوسط القروي، مقابل 6،2% فقط في الوسط الحضري[12].

2.3 قطاع بمتدخلين متعددين وغياب إطار مرجعي موحد

أ. تعدد المتدخلين في طور تربوي أساس

يعاني التعليم الأولي من تعدد الأطراف المتدخلة فيه: وزارة التربية الوطنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الشباب والرياضة، والتعاون الوطني، والجماعات المحلية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجمعيات، والمؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي، والقطاع الخاص، والمبادرات غير الرسمية.

هناك متدخلون متعددون[13] بحسب الوزارات الوصية والجهات العاملة في هذا الميدان، هم على الشكل التالي:

بالنسبة لوزارة التربية الوطنية، يتواجد بها 85% من الأطفال، وتضم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 7،83% طفلا. تتوفر كل من الوزارتين على كتاتيب (الأولى كتاتيب أولية أو قرآنية، والثانية كتاتيب قرآنية عتيقة)، أي ما مجموعه 60،5% من التعليم الأولي التقليدي تابع لهما.

وتضم كل من وزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية ما مجموعه 2،02%، في حين تتوفر إدارة التعاون الوطني بما في ذلك الجمعيات الشريكة على نسبة 4،85%، وهي عبارة عن دور حضانة أو رياض الأطفال. أما البعثات التابعة لمختلف السفارات الأجنبية فتمثل نسبة الأطفال التابعين لها 0،30%.

يتضح من كل ذلك الحضور البارز للتعليم الأولي التقليدي الذي يستقبل 60،53% من الأطفال، ويضم التعليم الأولي العصري 27،41%، في حين أن التعليم الأولي العمومي، الذي تتكلف به بعض الجمعيات، فقد بلغت نسبة الأطفال التابعين له 12،09%.

إن التمييز المبني على تصنيف المؤسسات التربوية لثلاثة أنواع: تقليدي، عصري، عمومي، ليس له أي أساس نظري ولا يعكس الواقع التدبيري والتربوي لهذا القطاع. إذ يقوم التمييز، في الواقع، بين المؤسسات والممارسات التربوية على الوسائل المتاحة لكل منها عن طريق رسوم التسجيل (المؤداة من طرف الأسر) ونوعية العرض التربوي.

يترتب عن تعدد المتدخلين عدم انسجام حكامة هذا الطور التربوي، وافتقاره للوحدة، وهو ما يتجلى في عرض غير منسجم لا يستجيب تنظيمه دائما لمعايير الجودة والإنصاف بما يضمن مستلزمات المنظور الشمولي للطفولة الصغرى.

12 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير التحليلي للهيئة الوطنية للتقييم، 2014.
13 - يضاف إلى ذلك، متدخلين أخر: المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة؛ والجماعات الترابية؛ وهيآت وجمعيات نشيطة؛ ومؤسسات خاصة.

ب. ممارسات تربوية مختلفة في غياب إطار مرجعي موحد

تشكل الازدواجية تقليدي/عصري، خصوصية أخرى في واقع التعليم الأولي، وتظهر هذه الازدواجية داخل كافة المؤسسات لكونها توجد تحت وصايات متعددة، وتستعمل نماذج بيداغوجية متضاربة، بتأطير فاعلين تربويين لهم مواصفات مختلفة؛ كما يظل التعليم الأولي التقليدي مهيمنا في الوسط الحضري بنسبة 58%، وفي الوسط القروي بنسبة 80%.

يتضح أن التعليم الأولي التقليدي يبقى الأكثر استقبالا لأطفال الأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل؛ ناهيك عن كونه النموذج يفتقر للتجهيزات والمربين المؤهلين، ولا يرقى لمستوى الشروط التي تستوجبها تربية الطفولة الصغرى، فضلا عن استمرار الفوارق في التربية بين الوسطين الحضري والقروي. مما يُسهم في حرمان الأطفال المنتمين للأوساط القروية من الحق في ولوج هذا الطور، علما أن أهم منابع إعادة إنتاج لا تكافؤ الفرص في التربية بين الأطفال، واللامساواة بين الجنسين في الولوج، والتفاوتات الاجتماعية والمجالية تتحدد ابتداء من هذا الطور التربوي.

بخصوص الممارسات البيداغوجية، لا توجد برامج موحدة ومعترف بها خاصة في هذا الطور التربوي. بل هناك فقط مراجع متعددة في غياب إطار مرجعي موحد. ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات في الممارسات البيداغوجية بحسب مؤسسات الاستقبال، وهي[14]:

أ/ الممارسات البيداغوجية في المدارس القرآنية. تستقبل هذه المؤسسات الأطفال، غالبيتهم ذكور، من دون تمييز في السن (من 6/5 سنوات إلى 16). تركز على حفظ القرآن، وتعليم اللغة العربية مع استعمالها للقصص المستوحاة من الحضارة الإسلامية.

ب/ الممارسات البيداغوجية في التعليم الأولي. ليس هناك سن محدد لقبول الطفل الصغير ولوج هذه المؤسسات، إذ يتواجد بها أطفال صغار هم دون سن الرابعة (وأحيانا رُضعٌ، أيضا). يتركز النشاط الأساسي لدى غالبية المؤسسات في حضانة الأطفال وجعلهم يقضون يومهم في «هدوء». يستعمل بعض المربين/المربيات قصاصات التعليم المدرسي مستوحاة من برامج المدارس الابتدائية باللغة العربية، ولاسيما الكتابة، والقراءة، وحفظ القرآن.

ج/ الممارسات البيداغوجية في مؤسسات التعليم الأولي العصري. تتميز هذه المؤسسات بحثها عن المستجدات البيداغوجية، إما باقتناع منها أو للاستجابة لحاجات أسر الأطفال الذين يحرصون على توفر الجودة داخل المؤسسة. يتم التمييز هنا بين صنفين: الأول، يضم مؤسسات تقدم خدماتها للأطفال بلغتين (وأحيانا بثلاث لغات). يستعملون كراسات الأنشطة باللغتين العربية والفرنسية، ويسمحون للأطفال باللعب والحركة. في المقابل، ابتداء من المستوى الثاني، يتم اعتبار الطفل تلميذا يجب عليه تعلم القراءة والكتابة، باللغتين، وذلك في أسرع وقت ممكن. والثاني، يشمل المؤسسات والجمعيات التي تستثمر في التربية قبل المدرسية في محاولة لمهننة أطرها، حيث تقدم دورات تكوينية لمواردها البشرية، ولديها وعي بخصوصية المرحلة العمرية للطفل الصغير.

14 - تقرير الخبرة.

4. رافعات وتوصيات من أجل تعليم أولي
لبناء أساس المدرسة المغربية الجديدة

بالإجمال، تتلخص اختلالات التعليم الأولي بالمغرب في ما يلي:

- عدم التزام الدولة بتطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولاسيما تعميم التعليم؛
- انعدام منظور تربوي شامل ومُجَدِّد خاص بالتعليم الأولي؛
- غياب إطار قانوني موحد وشامل؛
- قطاع بمتدخلين متعددين؛
- مجهود في التعميم يعاني من تطور متذبذب في توسيعه؛
- تفاوت في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس؛
- نقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم؛
- تضارب وتباين البرامج والطرائق المتبعة، تربويا وإداريا، بحسب المؤسسات والجهات الراعية؛
- غياب تأطير وتقنين مؤسسات التعليم الأولي وفضاءات استقبال الأطفال؛
- غياب المراقبة والضبط التربويين؛
- عدم تكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي، وبين الذكور والإناث، وكذا بين المؤسسات العاملة في الميدان؛
- غياب تكوين المربيات والمربين، وهزالة أجورهم وانعكاس ذلك على مردوديتهم؛
- ضعف تكوين الموارد البشرية العاملة وعدم استقرارها المهني؛
- طغيان هاجس الربح في أوساط العديد من المستثمرين في هذا المجال؛
- غياب نظام أساسي للأطر العاملة في هذا الطور التربوي؛
- ضعف جودة الخدمات المقدمة في أكثر المؤسسات العاملة بالتعليم الأولي؛
- تمويل غير منظم للقطاع (عشوائي).

اعتبارا لما نصت عليه الرافعة الثانية من الرؤية الاستراتيجية **(2015-2030)**، التي أكدت على أن هذا الطور يُعد «القاعدة الأساس لكل إصلاح تربوي، مبني على الجودة وتكافؤ الفرص والمساواة والإنصاف، وتيسير النجاح الدراسي والتكويني»، فإن المجلس، يقترح رافعات وتوصيات يعتبرها أساسية وحاسمة من أجل تحقيق قطائع نوعية مع الواقع الحالي لهذا الطور التربوي.

يوصي الرأي بتعميم إلزامي ومتدرج لتعليم أولي مجاني وذي جودة، أساسه منظور تربوي مُجدّد، وينبني على ثلاث مكونات رئيسة: مؤسساتية، وبيداغوجية، وتنظيمية. تعليم أولي جوهره تربية قبل مدرسية تجعل الطفل فاعلا في الأنشطة التربوية والتعلُّمية وليس مجرد مستهلك لها. يركز فيه المربي(ة) مجهود عمله على الجوانب الأساسية الثلاثة التالية: التربية، والتنشئة، والوقاية. يستلزم تطبيق هذا المنظور إحداث قطائع نوعية، على أن يتم استكمالها كلية في أفق العشر سنوات المقبلة، ونُجملها في ما يلي:

1/ توحيد التسمية، بجعل هذا الطور التربوي قائما على منظور مُجَدِّد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي؛ تعليم أولي عصري؛ تعليم أولي عمومي؛

2/ إلزامية التعليم الأولي في أفق تعميمه في العشر سنوات القادمة؛

3/ مراجعة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية بجعلها تتلاءم مع المنظور التربوي المُجَدِّد؛

4/ ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي في إطار سيرورة تربوية متكاملة؛

5/ اعتماد منظور تربوي مُجَدِّد ومتكامل، مبني على أرضية علمية، يتجسد فعليا في: الغايات، الأهداف، مجالات التخصص، مهننة التكوين، البرامج والمنهاج والوسائط، اللغة، التربية الأسرية؛

6/ توحيد الإطار المرجعي المعياري الناظم للتعليم الأولي بمقاربة موحدة الأهداف ومتعددة الأساليب؛

7/ وضع سُلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة؛

8/ وحدة الإشراف، بإطار مؤسسي قائم على الحكامة الجيدة، يتمحور حول المصلحة الفضلى من أجل الطفل في مرحلة التعليم الأولي؛

9/ تمويل التعليم الأولي استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة، وهو بحاجة إلى موارد مالية كافية.

تسعى الرافعات والتوصيات المقترحة إلى وضع التعليم الأولي في قلب المنظور التربوي المُجَدِّد، الذي تعتبره وحدة غير قابلة للتجزيئ. وعليه، فإن المجلس يقترح ما يلي:

1.4 على مستوى التصور العام

أولا، جعل التعليم الأولي قضية وطنية تحظى بالأولوية في اختيارات الدولة المغربية وبرامج السياسات العمومية. والتأكيد على أنه من واجب الدولة توفير عرض تربوي عمومي جيد لهذا الطور، لجميع الأطفال؛

ثانيا، التعليم الأولي استثمار عمومي يضمن تنمية الطفل للارتقاء بعطائه في المستقبل، ويحقق مردودية تعليمية وتكوينية أساسية للأجيال القادمة، على المدى المتوسط والبعيد، وفي كافة مناحي الحياة؛

ثالثا، الدولة مسؤولة عن مجانية التعليم الأولي للجميع؛

رابعا، ضمان تكافؤ الفرص والولوجية والإنصاف والجودة لكافة الأطفال دون أي تمييز، مع السهر على تمكين الجميع من الحق التام في ولوجهم لهذا الطور، بما في ذلك التزام الدولة بضمان التكوين الجيد للأطر الإدارية والتربوية المعنية بهذه الفئة العمرية؛

خامسا، التأكيد على الدور الأساسي للمدرسة العمومية، واعتبار التعليم الخصوصي معنيا بالإسهام في تقديم خدمة عمومية، في مراعاة لتكافؤ الفرص والجودة ولاسيما في المناطق المعزولة وذات الخصاص؛

سادسا، اعتبار التعليم الأولي قائم على منظور شامل ومتكامل للطفل، يتجلى في تنميته عقليا وعاطفيا واجتماعيا، لكونها تعتمد بيداغوجية تعزز لديه اليقظة، وتنمية الشخصية، والإبداع؛

سابعا، إقرار تسمية هذا الطور بالتعليم الأولي مع التنصيص على كونه تربية قبل مدرسية، وحامل لمنظور مُجَدِّد كليا من حيث عمقه التربوي والبيداغوجي، وليس تعليما بالمفهوم الصرف للكلمة. لكونه يدمج تفتح الطفل وصقل قدراته ومهاراته وملكاته وتنشئته بما في ذلك اعتماد التعلمات في كافة الأنشطة الخاصة به؛

ثامنا، اعتماد نمذجة جديدة لتصنيف المؤسسات التربوية، قائمة على معايير الجودة، ضمانا لتأهيلها الشامل وجعلها تنسجم مع المنظور القائم على: الإنصاف، والديموقراطية، واحترام التنوع، وثقافة المجتمع؛

تاسعا، إلزام وزارة التربية الوطنية بالعمل على ربط هذا الطور التربوي بالتعليم الابتدائي، في المدى القريب؛ بوصفه مكونا من مكونات التعليم الإلزامي، وباعتباره جزء من سيرورة تربوية تتشكل من مرحلتين هما: التعليم الأولي والتعليم الابتدائي، في مراعاة لخصوصية كل مرحلة؛

عاشرا، إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي للتعليم الأولي وذلك بالتنصيص على إلزاميته في أفق تعميمه في العشر سنوات القادمة، وفق المنظور التربوي المُجَدِّد؛

حادي عشر، وضع نموذج دينامي موثوق به، في المدى القريب، يستشرف أعداد الأطفال الصغار وخصوصياتهم وحاجاتهم، على المدى القصير والمتوسط والبعيد، في إطار سيرورة دائمة، من أجل تطوير المنظور الشامل للطفولة الصغرى بالمغرب؛

ثاني عشر، تسريع وتيرة تعميم التعليم الأولي على كافة المناطق القروية وذات الخصاص، وتطويره محليا وجهويا، وفق مستلزمات الجودة، باستثمار ما يلي: تهيئة الزمن التربوي والغلاف الزمني بحسب الظروف المناخية وولوجية الجغرافيا، واستعمال الفضاءات القابلة لمزاولة هذا النموذج من التربية، وتأهيل جيد للأطر المزاولة للمهنة بما يتلاءم وأوضاع هذه المناطق وحاجات الأطفال بها؛

ثالث عشر، تَحَمُّل الجماعات الترابية مسؤولياتها في النهوض الحقيقي بالتعليم الأولي، بتعميمه وتحسين خدماته؛

رابع عشر، إقرار التربية الأسرية لمواكبة الأطفال الصغار، باعتبارها رافدا أساسيا لتربيتهم وتيسير ولوجهم للبنيات الأولى للمجتمع ولتقوية التفاعل الجيد معها مدى الحياة، برعاية وتأطير مشتركين بين مؤسسة الأسرة ومؤسسة التعليم.

2.4 على صعيد الإلزامية

خامس عشر، إلزام الدولة والأسر، بقوة القانون، بولوج كافة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر للتعليم الأولي، في مؤسسات عصرية مسؤولة على تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع؛

سادس عشر، إلزام الدولة، وفق المنظور التربوي المُجَدِّد، بـ :

- ضمان تكافؤ فرص ولوج مؤسسات التعليم الأولي من قبل كافة الأطفال، دون أي تمييز، مع مراعاة حاجاتهم وخصوصياتهم وتحقيق الإنصاف بين جميع الجهات والمناطق؛
- توفير الفضاءات المؤسساتية الملائمة لاستقبال مجموع الأطفال المعنيين بهذا الطور، دون أي تمييز وفي إطار إعمال مبدأ تكافؤ الفرص؛
- وضع تدابير محفزة لتشجيع التعليم الأولي الموجه للأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للهشاشة؛
- تعميم التعليم الأولي على **56،20%** من الأطفال غير المستفيدين منه حتى الآن، والعمل على مراجعة جودته لدى **43،80%** من الأطفال المستفيدين منه؛
- اعتماد التدرج في ضمان التعميم والإلزامية لهذا الطور التربوي، مع الحرص على عدم تجاوز الأفق الزمني المحدد في عشر سنوات المقبلة؛
- تطوير إطار مرجعي وطني للكفايات وأُسّ مشترك لكافة الأطفال؛
- مراقبة التكوين وتأطيره قانونيا وتنظيميا، والسهر على تطبيق الاختيارات التربوية والبيداغوجية لضمان سيادتها على القطاع، وحمايته من التجاذبات الإيديولوجية والتجارية وكافة التدخلات التي لا تحترم المساواة وتكافؤ الفرص والإنصاف والجودة للجميع؛
- اعتماد سُلم معياري للجودة يحدد كافة شروط قبول الترخيص لكل مؤسسة، ومن بينها: الفضاءات التربوية، التكوين، عدد الأطفال، الأنشطة المزاولة داخل المؤسسة، استعمال اللغة، إلخ. مع اعتباره السُّلم الوحيد الموثوق به لتحديد مدى صحة بنيات كافة مؤسسات التعليم الأولي داخل القطاع؛
- اعتماد سُلم معياري للجودة لتصنيف جميع المؤسسات التربوية، مبني على: معايير محددة، واحترام حقوق وحاجات الطفل، وإدماج المعطيات العلمية، والعلاقات التربوية القائمة على المقاربات التشاركية والطرائق التفاعلية، وتكوين الموارد البشرية، والعمل الجماعي للفرق البيداغوجية، وانخراط الأسر، وملاءمة المعايير مع الاختيارات السياسية للبلاد (الديموقراطية، الإنصاف، المساواة،...)، وعُدة لتقييم مكتسبات الجودة، للإسهام في مهننة مهن التعليم الأولي؛
- إقرار إلزامية الزيارة الطبية للأطفال في مرحلة التعليم الأولي، داخل كافة المؤسسات، لتشخيص أنواع الإعاقة الحسية-الحركية والبدء في معالجتها؛
- منع كافة أشكال العنف الموجه للطفل ووضع أسس تربية إيجابية قائمة على معاملته بلطف؛
- إلزام الجماعات الترابية، في إطار الجهوية المتقدمة، بإحداث أقسام ومؤسسات تربوية وفق معايير هذا المنظور التربوي، وصيانتها وتجهيزها في مقابل تحمل الدولة تكاليف التسيير والتدبير والمراقبة؛
- تخصيص نسبة كافية من الميزانية العامة للدولة للبحث العلمي والابتكار الخاصين بالتعليم الأولي، وفق أهداف مضبوطة ودفاتر تحملات واضحة؛

سابع عشر، جعل النهوض بالتعليم الأولي مسؤولية اجتماعية لدى المقاولات العاملة داخل كل جهة.

3.4 المنهاج والبرامج والوسائط التعلُّمية

ثامن عشر، مراجعة شاملة للمنهاج والوسائط التعليمية المعمول بها، بجعلها خاضعة للنموذج البيداغوجي المُجَدِّد للتعليم الأولي، ومستجيبة للمستجدات العلمية في ميادين التربية؛

تاسع عشر، إقرار وحدة الإطارين التربوي والبيداغوجي المرجعَيْن، على كافة المؤسسات، كيفما كانت الوزارة الوصية عليها، وتفعيله الأمثل مع الحرص على تنويع المقاربات بجعلها تجيد استثمار البيئة الثقافية والإمكانات المتوافرة محليا؛

عشرون، إخضاع مؤسسات التعليم الأولي برمتها للضبط والمراقبة والتقييم وتقديم الحساب؛

حادي وعشرون، الاستئناس بالوسائل التكنولوجية الملائمة للتعليم الأولي في احترام لقدرات الطفل وحاجاته المعرفية والتربوية، واستعمال هذه الأدوات في ما يضمن مساعدته على تفتح معارفه وصقل مهاراته وإبداعاته الحسية-الحركية وإبراز ملكاته؛

ثاني وعشرون، إنتاج «حقائب بيداغوجية» ملائمة لحاجات هذه الفئة العمرية وللخصائص المجالية التي تتواجد فيها مؤسسات التعليم الأولي؛

ثالث وعشرون، تطوير أنشطة تربوية وأدب الأطفال باقتراح كُتب، وقصص، وأقصوصات جذابة من حيث المضمون وجودة الصور والرسوم والأشكال المتضمنة فيها، وحاملة لقيم الإنسية التي تعكس سياق حياة الأطفال.

4.4 بخصوص اللغة

رابع وعشرون، يتعين:

- استثمار المكتسبات اللغوية والثقافية الأولية للطفل؛
- إدراج اللغة العربية؛
- إدراج اللغة الفرنسية؛
- مع التركيز بيداغوجيا على التواصل الشفهي، انسجاما مع طبيعة هذا الطور التربوي.

5.4 بخصوص التكوين

خامس وعشرون، وضع منظومة للتكوين في قطاع التعليم الأولي القائم على مستلزمات التربية قبل المدرسية وعلى المنظور التربوي المجدد في شموليته. ويهم التكوين بالأساس المهن والاختصاصات التالية: التربية، التدبير والتسيير، الإشراف، التأطير، المراقبة، الاستشارة، الإنتاج العلمي والبيداغوجي.

سادس وعشرون: من أجل تحقيق تكوين معياري وعصري ذي جودة، يتعين:

- التزام الدولة بضمان تكوين عال متخصص في التعليم الأولي لكافة الأطر الإدارية والتربوية المسؤولة عن هذا الطور التربوي ومؤسساته؛
- الحرص على توحيد الغايات وتنويع الأهداف والمقاربات والمناهج في التكوين؛
- إغناء التكوين باستحضار البعد الثقافي في الأطر المرجعية الخاصة بمهن التربية والتكوين والتدبير؛
- وضع برامج للتكوين أثناء الخدمة، وفق المعايير العلمية، كمرحلة انتقالية، لكافة المزاولين لمهن التربية والتكوين والتدبير، لتثمين المكتسبات وتعزيز قدرات العاملين في الميدان.

6.4 بخصوص المربي

سابع وعشرون، لكون دور المربي(ة) في هذا الطور يظل محوريا، فإن وظائفه تتحدد بالأساس في ما يلي: التربية، والتنشئة، والوقاية.

وفي مراعاة لحاجات المزاولين لمهنة المربي(ة) حاليا، إلى جانب الوافدين الجدد على المهنة، يخصص للفئتين تكوين بحسب الوضعية. يندرج هذا التكوين ضمن تدابير انتقالية يستوجب مواكبتها ببرنامج يضع بالتدرج تكوينا أثناء الخدمة لكافة المربين العاملين في القطاع، وكذا تكوينا أساسيا للوافدين الجدد، وتكوينا مستمرا للفئتين معا، مما يمكن من تأهيلهم وتتبعهم المنتظمين.

7.4 لولوج المهنة، يوصى بـ :

ثامن وعشرون، بالنسبة للمكوِّن(ة):

مواصفات المكوِّن(ة): دبلوم جامعي لا يقل على الماستر أو ما يعادله (أو تجربة مهنية في الميدان معترف بها، كمرحلة انتقالية)، مع الانخراط في مجموعات البحث التدخلي في هذا المجال لبناء تقليد تكويني مرجعي لكافة الفاعلين التربويين العاملين في هذا الميدان.

تاسع وعشرون، بالنسبة للمربي(ة):

مواصفات المربي(ة): إجازة في التعليم الأولي (وفي مرحلة انتقالية، إجازة في علوم التربية أو العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية أو في العلوم الدقيقة)، إضافة لتكوين متخصص معترف به مدته سنة.

ثلاثون، بالنسبة للمساعد(ة) التربوي(ة):

مواصفات المساعد(ة) التربوي(ة): باكالوريا زائد سنتين، أي دبلوم في التعليم الأولي أو في مجال المساعدة الاجتماعية.

حادي وثلاثون، بالنسبة للمشرف(ة) التربوي(ة):

مواصفات المشرف(ة) التربوي(ة): إجازة في التعليم الأولي، إضافة لتجربة مهنية لا تقل عن أربع سنوات في الميدان، بعدها يتم اجتياز امتحان مهني.

ثاني وثلاثون، بالنسبة للمدير(ة):

مواصفات المدير(ة): دبلوم جامعي لا يقل على الإجازة أو ما يعادله، زائد تجربة مهنية في التدبير الإداري.

ثالث وثلاثون، بالنسبة للمستشار (ة) التربوي(ة):

مواصفات المستشار(ة) التربوي(ة): دبلوم جامعي لا يقل على الإجازة أو ما يعادله، ومعرفة متخصصة في الطفولة الصغرى.

8.4 في الحكامة

رابع وثلاثون، تشرف وزارة التربية الوطنية على هذا الطور التربوي بصيغة ملائمة لمستلزمات التعليم الأولي، أساسها:

- توحيد المنظور التربوي المُجَدِّد والشامل وتحقيق الانسجام التام في التدخل بين كافة القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات والقطاع الخاص والجمعيات المتدخلة في الميدان؛
- توحيد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم الأولي بجعله يتلاءم مع المنظور التربوي في شموليته؛
- ضمان تعميم الجودة في التعليم الأولي وإلزاميته؛

- تفعيل المنظور التربوي المُجَدِّد في تأطير كافة الممارسات الميدانية بإصدار النصوص التنظيمية الملائمة لذلك؛

- إعادة تأهيل المؤسسات التربوية الحالية، بمختلف مكوناتها، بجعلها تستجيب للمعايير المعمول بها في المنظور التربوي المُجَدِّد، و ذلك في المدى الزمني القريب (3 سنوات)؛

- مَعْيَرة مهن التربية والتكوين والتدبير في التعليم الأولي؛

- توحيد مرجعيات التدخل في الميدان: بيداغوجيا، تكوينا، تأطيرا، مراقبة؛

- مراقبة الدولة والسلطات الحكومية المختصة كافة المتدخلين في القطاع، وفق إطار تعاقدي ملزم للعمل بالإطار المرجعي المعياري الوطني لهذا النموذج التربوي، وملزم باحترام المواصفات المؤسساتية والتنظيمية والبيداغوجية والتأطيرية الملائمة لهذا الطور؛

- وضع نظام معلوماتي للتدبير الإداري والمالي والبشري والبيداغوجي والمادي، يضمن ترصيد التجارب وتنسيق جهود العاملين في المجال؛

- وضع نظام أساسي متكامل ومُحفز لمهن التعليم الأولي؛

- منح علامة «الجودة»، محددة في الزمن، للمؤسسات التربوية التي تحترم ضوابط المنظور التربوي المُجَدِّد للتعليم الأولي؛

- التقييم والضبط والتعبئة؛

- الاستثمار الدائم في البحث العلمي في الطفولة الصغرى لمواكبة المستجدات الدولية ولتقوية أسس النهوض الشامل بالقطاع؛

- ترصيد التجارب والبحوث التدخلية النموذجية في المغرب، التي تشكل مرجعا في هذا المجال؛

- ترصيد الممارسات الفضلى لتطوير هذا الطور التربوي الأساس؛

- الاستثمار الناجع في الابتكار والتجديد البيداغوجي في التعليم الأولي وفي الطفولة الصغرى؛

- إخضاع عمليات تفعيل هذا الورش لمقتضيات التتبع والتقييم على غرار باقي مكونات المنظومة التربوية وأوراش الإصلاح التربوي.

خامس وثلاثون، تمكين الجماعات الترابية من الموارد والكفاءات اللازمة وتأهيلها المنتظم لتتبع وتطوير العرض بالجهة، وذلك في إطار الإسهام الفعال في مجهود التعميم الإلزامي لهذا الطور التربوي.

يخضع التعليم الأولي لإشراف وزارة التربية الوطنية التي تضطلع أيضا بمهمة التنسيق كل الفاعلين في اتجاه توحيد المنظور التربوي الجديد وتجميع كافة المتدخلين: وزارة التربية الوطنية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الشباب والرياضة، التعاون الوطني، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكالة التنمية الاجتماعية، التعليم الأولي الخصوصي، المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين، الاختصاصيين الجامعيين.

9.4 في التمويل

وعيا بأن تقديم توصيات في التمويل بحاجة لدراسة معمقة ودقيقة تتلاءم مع المستجدات الجارية في هذا الطور التربوي، في علاقته بالمستويات التعليمية والتكوينية اللاحقة، فإن المنظور العام لهذا المكون الأساس ينبغي أن يراعي التوجهات التالية:

سادس وثلاثون، تمويل التعليم الأولي من مسؤولية الدولة ومجاني بالنسبة للأسر في المؤسسات العمومية، وتخصص له نسبة مائوية كافية من الميزانية العامة للدولة، ضمانا لتكافؤ الفرص والإنصاف بين كافة الأطفال، لكون هذا الطور استثمار وقاعدة لكل إصلاح؛

سابع وثلاثون: وضع نموذج اقتصادي موثوق به، في المدى القريب، للتعليم الأولي حرصا على التفعيل الناجع للمنظور التربوي الناظم لمشروع الرأي؛

ثامن وثلاثون، تحديد المستلزمات المالية الضرورية، من طرف الدولة، لتوفير تعليم أولي يستجيب للتطبيق الأمثل للمنظور التربوي المُجَدِّد في شموليته؛

تاسع وثلاثون، وضع الآليات الكفيلة بالانخراط التدريجي للجماعات الترابية في مجهود التعميم وفق مستلزمات الجودة، وتحسين الخدمات، وتوفير البنيات التحتية، وفضاءات الاستقبال، والنظافة، والنقل التربوي، والتجهيز، والصيانة.

5. استخلاص

الطفولة الصغرى، ورش وطني بحاجة إلى إرادة سياسية وإلى التزام جماعي

يعتبر الاستثمار في التربية، وفي الطفولة الصغرى بالدرجة الأولى، الأكثر «مردودية» للمجتمع، والأهم في تقليص هدر المنظومة؛ وذلك لضمان السلامة النفسية والعاطفية للطفل وبناء شخصيته، وحمايته من الانقطاع الدراسي، ومن أجل إعداد مواطن الغد على نحو أفضل يمكنه من الاندماج التام في كافة مناحي الحياة.

يظل النهوض بالتعليم الأولي ورشا واسعا لا يمكن كسب رهاناته إلا بإرادة سياسية

حازمة تحرص على تطوير منظور شمولي للطفولة الصغرى، قادرة على إبراز عزمها الأكيد لتفعيل المنظور التربوي المُجَدِّد بوضع استراتيجيات فعالة وناجعة له يواكبها تمويل مالي كاف ومستدام.

إن جودة التربية بدءا بهذا الطور التربوي الأساس هي ورش وطني بحاجة إلى التزام الجميع بالتفعيل الجاد لهذا المنظور التربوي في شموليته، وإلى تعبئة الموارد اللازمة، إذا ما أردنا تحقيقا فعليا لتكافؤ الفرص لكافة الأطفال والنهوض بأجيال الغد والارتقاء الفردي والمجتمعي بالمواطن المغربي في مجموع ربوع المملكة.

التعليم الأولي أساس بناء المدرسة المغربية الجديدة

رأي المجلس رقم 2017/3

مُلخص

الإطار العام

• رأي يندرج في إطار برنامج عمل المجلس لسنتي2016-2017، فيإطارالإحالةالذاتية؛

• رأي يضع ولوج التعليم الأولي في جوهر تحقيق المساواة، ويقع في صلب كل من الرافعتين الأولى والثانية في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح.

المرتكزات الرئيسة

• الدستور؛

• المواثيق والمعاهدات الدولية المُصادق عليها من قِبل المغرب؛

• الخطب الملكية؛

• الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛

• الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء؛

• تقارير خبرة وطنية خارجية مختصة؛

• التقارير والدراسات الدولية والوطنية.

الإشكالية

• يندرج التعليم الأولي ضمن حق كل طفل في تربية مبكرة تُعده لمواطنة كاملة وتعليم ناجح. غير أن الواقع الحالي لهذا الطور يكشف عن عوائق متعددة تهم التعميم والإنصاف والنموذج البيداغوجي والجودة والحكامة والتمويل. عوائق من أبرز تجلياتها التفاوتات القائمة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المؤسسات نفسها، وبين الإناث والذكور، بما في ذلك الأطفال في وضعية صعبة ومهمشة، مما يؤدي إلى إقصاء أعداد جد مهمة من الأطفال الصغار من هذه التربية، ويُخل بمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والحق في الولوجية للجميع.

الهدف العام

• وضع منظور إصلاحي شامل، بقطائع نوعية، يضمن ولوج كافة الأطفال المتراوحة أعمارهم بين أربع سنوات إلى حدود استيفاء السنة الخامسة من العمر، دون أي تمييز، إلى التعليم الأولي، عصري وذي جودة وجذاب، وذلك في أفق العشر سنوات المقبلة.

وتمكين الطفل من ولوج الطور الابتدائي وهو يمتلك كافة الشروط المؤهلة للإدماج والنجاح.

اعتبارات أساسية

1/ التربية مسألة سياسية ومجتمعية، واستراتيجية رئيسية تهم مستقبل المغرب، وليست مجرد مشكلة تجد حلها في سياسة عمومية؛ فهي قضية سيادة تتعالى على الإيديولوجيات وتغيير الظرفيات السياسية. كما أنها تمتد في الزمن، وفق سيرورة مستدامة تجعلها موضوع تفكير دائم؛

2/ التربية فضاء للحياة، والمعرفة والإنسية، ورافعة للتنمية، وموجه للديموقراطية ودلالة على الكرامة الإنسانية. وهي في نفس الوقت حق من حقوق الإنسان والطفل، وواجب على الدولة والأسرة، تستوجب إقرار تعميمها لتحقيق إلزاميتها ضمانا لتكافؤ الفرص والمساواة. وكونها حق شامل ومترابط وغير قابل للتجزيئ، لأن تفعيله يرتبط بفعالية الحقوق الأخرى الاقتصادية والاجتماعية العادلة؛

3/ الدستور، والالتزامات الدولية، والخطب الملكية التي دعت إلى ضمان تكافؤ الفرص ومبدأ عدم التمييز، بالعمل على دمج كافة الأطفال في النسيج الاجتماعي ولاسيما الإناث، والمحرومين، والمنقطعين عن الدراسة، ومن هم في وضعية خاصة، وأطفال المناطق القروية، بما في ذلك باقي الفئات من المجتمع الذين هم في سن التمدرس ولم يلجوا المدرسة بعد؛

4/ البلدان التي استطاعت تعميم التعليم الأولي، وفق مستلزمات الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص على كافة الأطفال، تمكنت من بناء منظومة تعليمية ناجعة ونموذج تنموي تنافسي؛

5/ التعليم الأولي عماد لتحسين الثروة البشرية الوطنية وخيار لا محيد عنه لتقوية سُبل النجاح الدراسي، والارتقاء بالمردودية الداخلية للمنظومة التربوية والتكوينية؛

6/ ليست مجرد المؤسسة التربوية فضاء للتعلم فحسب، بل أيضا فضاء حياة وصقل قدرات وتطوير مهارات لتلبية حاجات الطفل، وعلى أساسها: الحاجات الحسية-الحركية، الحماية والأمن، المحبة والتنشئة، وتحقيق الذات. إنها تقوم على احترام إيقاعات الطفل وتطور إدراكاته العقلية لصقلها وتقويتها، ولتمكينه من نسج علاقات متناغمة مع الآخرين، لبناء أفضل لشخصيته ولعطائه في المستقبل من أجل إعداده للمدرسة وللحياة المواطنة.

الواقع الحالي للتعليم الأولي : عناصر تشخيصية

- عدم التزام الدولة بتطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين ولاسيما تعميم التعليم؛

- انعدام منظور تربوي شامل ومُجَدِّد خاص بالتعليم الأولي؛

- غياب إطار قانوني موحد وشامل؛

- قطاع بمتدخلين متعددين؛

- مجهود في التعميم يعاني من تطور متذبذب في توسيعه. يستقبل التعليم الأولي ما يناهز [1] 658789 طفلا في مختلف المؤسسات. ويشمل هذا العدد من هم في سن أقل من أربع سنوات ومن هم في سن أكثر من خمسة، وفي الفئة المتراوحة أعمارهم بين 4و5 سنوات، هناك [2] 588040 طفلا، من بين 1342385 على الصعيد الوطني، أي بنسبة 43,8 % طفلا فقط يرتادون حاليا مؤسسات التعليم الأولي.

- تفاوت في الولوج وفرص لا متكافئة في مواصلة التمدرس؛

- نقص كبير في المؤسسات القادرة على احتضان الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم؛

- تضارب وتباين البرامج والطرائق المتبعة، تربويا وإداريا، بحسب المؤسسات والجهات الراعية؛

- غياب تأطير وتقنين مؤسسات التعليم الأولي وفضاءات استقبال الأطفال؛

- غياب المراقبة والضبط التربويين؛

- عدم تكافؤ الفرص بين المجالين الحضري والقروي، وبين الذكور والإناث، وكذا بين المؤسسات العاملة في الميدان؛

- غياب تكوين المربيات والمربين، وهزالة أجورهم وانعكاس ذلك على مردوديتهم؛

1 - وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، موجز إحصائيات التربية، 2015-2016.

2 - نفس المصدر السابق.

- ضعف تكوين الموارد البشرية العاملة وعدم استقرارها المهني؛
- طغيان هاجس الربح في أوساط العديد من المستثمرين في هذا المجال؛
- غياب نظام أساسي للأطر العاملة في هذا الطور التربوي؛
- ضعف جودة الخدمات المقدمة في أكثر المؤسسات العاملة بالتعليم الأولي؛
- تمويل غير منظم للقطاع (عشوائي).

توصيات من أجل تعميم تعليم أولي لبناء أساس المدرسة المغربية الجديدة

يوصي الرأي بتعميم إلزامي ومتدرج لتعليم أولي مجاني وذي جودة، أساسه منظور تربوي مُجدّد، وينبني على ثلاث مكونات رئيسة: مؤسساتية، وبيداغوجية، وتنظيمية. تعليم أولي جوهره تربية قبل مدرسية تجعل الطفل فاعلا في الأنشطة التربوية والتعلُّمية وليس مجرد مستهلك لها. يركز فيه المربي(ة) مجهود عمله على الجوانب الأساسية الثلاثة التالية: التربية، والتنشئة، والوقاية. يستلزم تطبيق هذا المنظور إحداث قطائع نوعية، على أن يتم استكمالها كلية في أفق العشر سنوات المقبلة.

يتضمن الرأي تسعة وثلاثين توصية، نُجمل موجهاتها الأساسية في ما يلي

1/ توحيد التسمية، بجعل هذا الطور التربوي قائما على منظور مُجَدِّد، موحد ومنسجم وعصري للتعليم الأولي، لدى كافة المتدخلين، على خلاف التصنيف الحالي: تعليم أولي تقليدي؛ تعليم أولي عصري؛ تعليم أولي عمومي؛

2/ إلزامية التعليم الأولي في أفق تعميمه في العشر سنوات القادمة؛

3/ مراجعة شاملة للنصوص القانونية والتنظيمية الحالية بجعلها تتلاءم مع المنظور التربوي المُجَدِّد؛

4/ ربط التعليم الأولي بالتعليم الابتدائي في إطار سيرورة تربوية متكاملة؛

5/ اعتماد منظور تربوي مُجَدِّد ومتكامل، مبني على أرضية علمية، يتجسد فعليا في: الغايات، الأهداف، مجالات التخصص، مهننة التكوين، البرامج والمنهاج والوسائط، اللغة، التربية الأسرية؛

6/ وضع سُلم معياري مبني على منظور تربوي لضمان الجودة؛

7/ وحدة الإشراف، بإطار مؤسسي قائم على الحكامة الجيدة، يتمحور حول المصلحة الفضلى من أجل الطفل في مرحلة التعليم الأولي؛

8/ تمويل التعليم الأولي استثمار ذو مردودية عالية، شخصية واجتماعية واقتصادية، وليس مجرد كلفة، وهو بحاجة إلى موارد مالية كافية.

بناء على ذلك، فإن :

- الاستثمار في التربية، وفي الطفولة الصغرى بالدرجة الأولى، هو الأكثر «مردودية» للمجتمع، والأهم في تقليص هدر المنظومة، من أجل إعداد مواطن الغد على نحو يمكنه من الاندماج التام في كافة مناحي الحياة؛
- التعليم الأولي، ورش واسع لا يمكن كسب رهاناته إلا بإرادة سياسية حازمة تحرص على تطوير منظور شمولي للطفولة الصغرى، وقادرة على إبراز عزمها الأكيد لتفعيل المنظور التربوي المُجَدِّد الذي يشكل عماد مشروع الرأي، وضمان توفير تمويل مالي له، كاف ومستدام؛
- التعليم الأولي، ورش وطني بحاجة إلى التزام حقيقي للجميع، وإلى تفعيل جاد لمنظوره في شموليته، وإلى تعبئة الموارد اللازمة، إذا ما أردنا تحقيقا فعليا لتكافؤ الفرص لكافة الأطفال والنهوض بأجيال الغد، والارتقاء الفردي والمجتمعي بالمواطن المغربي في مجموع ربوع المملكة.

ملتقى شارع علال الفاسي وشارع الميليا
ص.ب 6535، الرباط – المعاهد
Angle avenues AL MELIA et ALLAL EL FASSI
BP6335, Rabat - instituts

Tél : + (212) (0) 537 77 44 25
Fax : + (212) (0) 537 77 46 12

www.csefrs.ma